

S

UN TIRAPY

الأمم المتحدة

AUG 10 1990

Distr.  
GENERAL

UN/SA COLLECTION مجلس الأمن



S/21477  
9 August 1990  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لبلغاريا  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا نص الإعلانين اللذين أصدرتهما وزارة خارجية جمهورية بلغاريا الشعبية في ٢ و ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

ومأغدو ممثنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ديميتار كوستوف  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق الاول

الإعلان الذي أصدرته وزارة خارجية بلغاريافي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠

تعرب بلغاريا عن قلقها العميق إزاء قيام القوات العراقية في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بغزو أراضي دولة الكويت واحتلال عاصمتها .

وتدين جمهورية بلغاريا الشعبية استخدام القوة في العلاقات الدولية وانتهاك سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها . إننا نؤيد النداء الذي وجهه المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لجميع القضايا المتنازع عليها بين العراق والكويت وهما بلدان تربطنا بهما تقليديا علاقات ودية .

إننا نعرب عن أسفنا العميق إزاء النزاع العسكري الجديد في هذه المنطقة المتفجرة . وتؤيد حكومة بلغاريا جهود مجلس الأمن الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع .

## المرفق الثاني

### الإعلان الذي أصدرته وزارة خارجية بلغاريا في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠

من المعلوم بالفعل ، أن بلغاريا استقبلت احتلال القوات العراقية للكوييت بقلق . وقد سبق لحكومة بلغاريا ، بعد أن أعربت عن أسفها العميق إزاء هذا العمل ، أن أعلنت عن تأييدها الكامل للجهود التي يبذلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتسوية الأزمة .

وإن بلغاريا ، في ضوء هذا الواقع ، تعرب عن قبولها لأحكام قرار مجلس الأمن ٦٦١ المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ التي تفرض جزاءات على العراق والتزامها الدقيق بها .

إننا على قناعة راسخة بأن هذا هو السبيل الوحيد لضمان الأداء الفعال لنظام صون السلم الدولي الذي أقامه ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة عندما يتعرض أمن الدول الصغيرة للخطر .

وقد تم وقف جميع الإمدادات العسكرية من بلغاريا إلى العراق وحتى قبل بدء الأزمة . وتقوم حكومة بلغاريا باتخاذ خطوات ملموسة أخرى ، امتثالاً لقرار مجلس الأمن ، بالرغم من المصاعب الجديدة ، التي يمكن أن تسببها هذه الخطوات للاقتصاد البلغاري .

وتحتفظ بلغاريا بحقها في مخاطبة مجلس الأمن وفقاً للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن لكل دولة عضو تجد أنها تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ تدابير المنع أو القمع ، الحق في أن تتشاور مع مجلس الأمن بمدد حل هذه المشاكل .

وتسترعي وزارة الخارجية انتباه جميع الوكالات والمنظمات والشركات البلغارية للامتثال في أنشطتها لأحكام قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) .

-----